



الرسوم الأمريكية الجديدة جولة أوسع في الحرب التجارية



نماء الإعلامية
Namaa Media

ملخص تنفيذي



دخلت التجارة العالمية مرحلة أكثر توتراً مع فرض الولايات المتحدة رسوماً جديدة بين 10% و12.5% على واردات من 60 شريكاً تجارياً، في خطوة تُوسّع نطاق السياسة الحمائية الأمريكية وتحوّل ملف العمل القسري في سلاسل الإمداد إلى أداة ضغط تجاري واسعة.

تأتي الرسوم الجديدة بعد انتهاء رسوم عالمية مؤقتة بنسبة 10%، وتستند إلى تحقيقات تجارية شملت أكبر شركاء الولايات المتحدة، بما يُغطّي نحو 99.4% من الواردات الأمريكية.

الرسوم الجديدة تشمل 60 اقتصاداً ضمن تحقيقات تجارية أمريكية بدأت في مارس 2026.

المعدلات المعتمدة تتوزّع بين 10% و12.5% بحسب تصنيف الالتزام بقواعد منع واردات العمل القسري.

الاتحاد الأوروبي، الصين، اليابان، كوريا الجنوبية، أستراليا ودول آسيوية أخرى دخلت دائرة الاعتراضات.

القرار يفتح جولة تجارية أوسع؛ لأنه يجمع بين الرسوم، وسلاسل الإمداد، والملفات القانونية، وردود الشركاء التجاريين.

مقدمة



تدخل الرسوم الجمركية الأمريكية الجديدة في طلب التوتر التجاري العالمي؛ لأنها لا تستهدف دولة واحدة أو قطاعاً محدداً، بل تمتدّ إلى شبكة واسعة من الشركاء التجاريين الذين يُمثّلون الجزء الأكبر من واردات الولايات المتحدة. فالقرار لا يُضيف رسوماً فقط، بل يُعيد بناء السياسة التجارية الأمريكية على قاعدة أكثر شمولاً، تربط دخول السلع إلى السوق الأمريكية بمعايير العمل القسري والالتزام التشريعي والتنفيذ الجمركي.

التحوّل الأهم أن الرسوم الجديدة تأتي بمعدلات متوسطة نسبياً، بين 10% و12.5%، لكنّها واسعة النطاق من حيث عدد الاقتصادات المشمولة وحجم التجارة المتأثرة. وهذا يجعل أثرها مختلفاً عن الرسوم القطاعية التقليدية؛ لأنها تدخل في تكلفة سلع استهلاكية وصناعية متعددة، وتدفع الشركات إلى إعادة مراجعة الموردين، والأسعار، وهوامش الربح، وخطط التوريد. كما أن اعتراض الاتحاد الأوروبي والصين ودول آسيوية يُحوّل القرار من إجراء أمريكي داخلي إلى ملف تجاري دولي مفتوح على مفاوضات وشكاوى وردود مضادة.

أولاً: خريطة الرسوم الجديدة



أما بقية الاقتصادات المشمولة فتخضع لمعدل 12.5%. وتُطبَّق معاملة خاصة على منتجات الاتحاد الأوروبي وتايوان واليابان وكوريا الجنوبية وسويسرا؛ بحيث تُحسَب الرسوم الجديدة مع معدل الدولة الأكثر رعاية للوصول إلى سقف محددة.

يقوم القرار الأمريكي على تقسيم الشركاء التجاريين إلى مستويين؛ تحصل بعض الاقتصادات على معدل 10% إذا كانت تملك حظراً على واردات العمل القسري، أو قدّمت التزامات ضمن اتفاقات تجارية، أو طبّقت نظاماً جزئياً يمنع دخول بعض السلع المرتبطة بالعمل القسري.

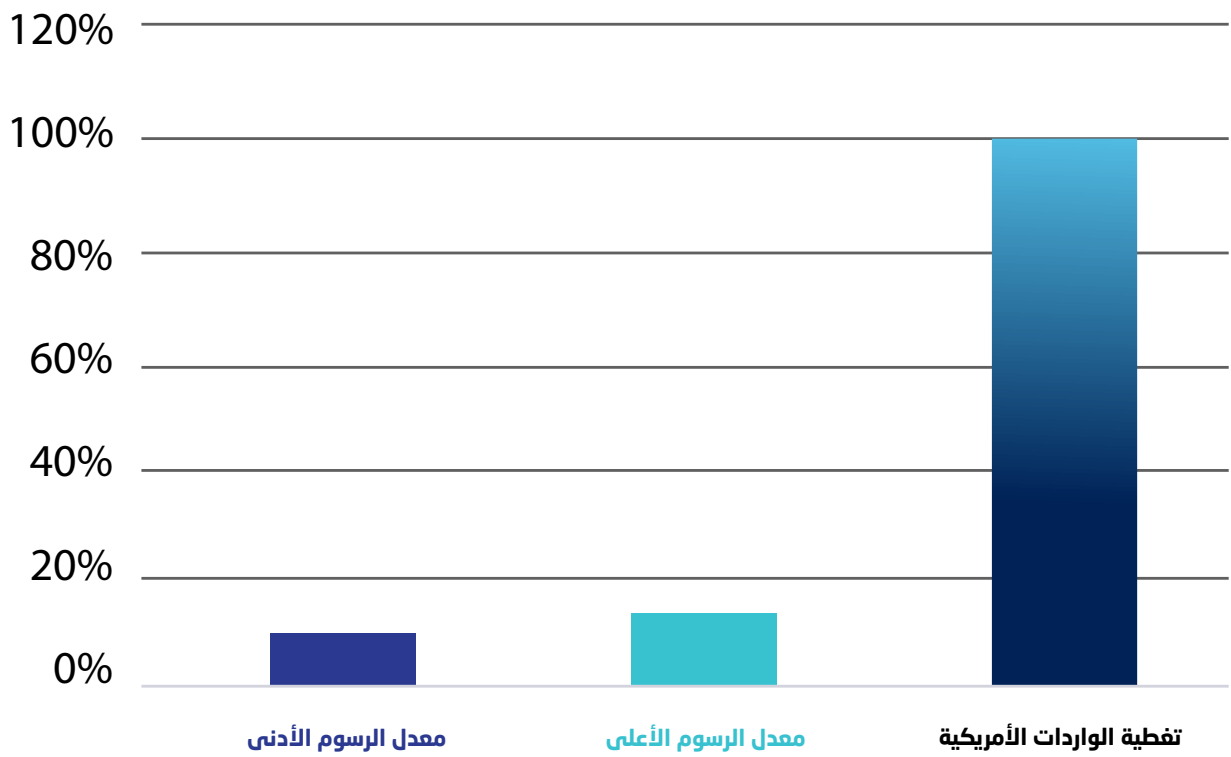
الرسوم الأمريكية الجديدة

المؤشر	المستوى المسجل
عدد الاقتصادات المشمولة	60 اقتصاداً
معدل الرسوم الأدنى	10%
معدل الرسوم الأعلى	12.5%
تغطية الواردات الأمريكية	99.4%

الرسوم الأمريكية الجديدة



مقارنة بين معدل الرسوم الأدنى والمعدل الأعلى وحجم التغطية التجارية.



أبرز الدلالات:



القرار واسع وليس قطاعياً

تغطية نحو 99.4% من الواردات الأمريكية تعني أن الرسوم تدخل في سلاسل توريد متعددة، من السلع الاستهلاكية إلى مكونات الإنتاج.

المعدل المتوسط لا يلغي الأثر التجاري

رسوم بين 10% و12.5% ترفع تكلفة الاستيراد في قطاعات تعمل بهوامش ربح محدودة، خاصة الملابس، الإلكترونيات، الأثاث، وبعض السلع الاستهلاكية.

الإعفاءات تمنع الصدمة الكاملة

استثناء بعض المواد الخام والسلع التي تخلق اضطرابات واسعة في الاقتصاد الأمريكي يُخفف الأثر المباشر؛ لكنه لا يلغي حالة عدم اليقين لدى الشركات.

الرسوم تتحوّل إلى أداة تفاوض

التقسيم بين 10% و12.5% يجعل السياسة الجمركية وسيلة لدفع الشركاء إلى تعديل قوانين الاستيراد والعمل القسري.

ثانيًا: لماذا تفتح جولة أوسع من الحرب التجارية؟



تتجاوز أهمية القرار مستوى الرسوم نفسها؛ لأنه يربط بين التجارة وملف أخلاقي وقانوني شديد الحساسية. فالولايات المتحدة تُقدّم الرسوم بوصفها أداة لمكافحة السلع المنتجة بالعمل القسري، بينما ترى دول عديدة أن الإجراء يمنح واشنطن سلطة واسعة لتقييم أنظمة الشركاء وفرض تكلفة إضافية على صادراتهم. هذا التباين يُوسّع مساحة الخلاف؛ لأن كل طرف يقرأ القرار من زاوية مختلفة: واشنطن تضعه ضمن حماية العمال وسلاسل الإمداد، والشركاء التجاريون يقرؤونه كامتداد للحماية الأمريكية.

ثلاثة عناصر تجعل الجولة الجديدة أوسع

الاستناد إلى المادة 301

استخدام المادة 301 يمنح القرار إطاراً قانونياً مختلفاً عن الرسوم العالمية السابقة التي واجهت طعناً قضائياً، ويجعل المواجهة التجارية أكثر ارتباطاً بالإجراءات والتحقيقات والسجلات التنفيذية.

اتساع دائرة الشركاء

القرار لا يتركز على الصين وحدها، بل يشمل الاتحاد الأوروبي، اليابان، كوريا الجنوبية، الهند، المملكة المتحدة، كندا، المكسيك، ودولاً آسيوية ولائنية وخليجية. هذه الخريطة تجعل الخلاف متعدّد الأطراف لا ثنائياً فقط.

فتح باب الردود المضادة

اعتراضات الصين وأستراليا والبرازيل ودول أخرى ترفع احتمالات انتقال الملف إلى منظمة التجارة العالمية، أو إلى مفاوضات ثنائية، أو إلى إجراءات مقابلة على سلع أمريكية.



ثالثاً: أثر القرار على الأسعار وسلاسل الإمداد

أو نقل جزء من المشتريات إلى موردين أقل تعرّضاً للرسوم. وكل خيار يحمل تكلفة مختلفة؛ امتصاص الرسوم يُضعف الأرباح، وتمريضها يرفع الأسعار، وتغيير الموردين يحتاج إلى وقت وعقود وشهادات امتثال جديدة.

تدخل الرسوم الجديدة في تكلفة الشركات قبل أن تظهر في أسعار المستهلكين. فالمستورد الأمريكي يُواجه ثلاثة خيارات: امتصاص جزء من الرسوم عبر تقليص هامش الربح، أو تمرير التكلفة إلى المستهلك،

القطاعات الأكثر حساسية

الملابس والمنسوجات

هذا القطاع يعتمد على شبكات توريد آسيوية واسعة، ويعمل غالباً بهوامش محدودة. وجود آليات خاصة لبعض واردات النسيج والملابس يوضّح حساسية القطاع بالنسبة للسوق الأمريكية.

الإلكترونيات والمكونات

سلاسل الإلكترونيات ترتبط بآسيا بدرجة كبيرة، وأي رسم إضافي يدخل في تكلفة الأجهزة، والمكونات، والمنتجات الوسيطة.

السلع الاستهلاكية اليومية

الأثاث، الأدوات المنزلية، الأحذية، وبعض المنتجات منخفضة السعر تتحرّك سريعاً مع أي زيادة في تكلفة الاستيراد.

الصناعة التحويلية

المصانع الأمريكية التي تعتمد على مدخلات مستوردة تُواجه تكلفة أعلى، ما يحدّ من المكسب المتوقع من حماية الإنتاج المحلي.

الرسوم توسّع إيرادات الخزنة وتدعم خطاب حماية الصناعة، لكنها ترفع تكلفة الواردات وتعيد توزيع العبء بين المستوردين، المستهلكين، والمصدرين الأجانب. كما أن تعدّد الإعفاءات يعني أن واشنطن نفسها تدرك صعوبة تطبيق رسوم واسعة من دون حماية بعض السلع الأساسية والمواد غير المتاحة محلياً.

رابعاً: مواقف الشركاء التجاريين



وتختلف مواقف الدول بحسب مستوى الرسوم وحجم الإعفاءات. بعض الاقتصادات تتعامل مع معدل 10% باعتباره أقل ضرراً من معدل 12.5%، بينما ترى دول أخرى أن المشكلة ليست في الفارق بين النسبتين، بل في مبدأ فرض رسوم جماعية على شركاء متعددين تحت عنوان واحد. وتظهر هذه النقطة بوضوح في الاقتصادات الآسيوية التي تعتمد على التصدير إلى السوق الأمريكية في الإلكترونيات، الملابس، المنتجات الزراعية، والمكونات الصناعية.

تفتح الرسوم الأمريكية مساراً سياسياً وتجارياً معقّداً مع الشركاء الرئيسيين، الاتحاد الأوروبي يعترض على ربطه بملف العمل القسري، ويؤكد امتلاكه معايير عمالية متقدّمة. الصين ترفض الإجراء بوصفه أحادياً، وترى فيه امتداداً للسياسات الحمائية. أستراليا ونيوزيلندا واليابان وكوريا الجنوبية تدخل ضمن دائرة الاعتراض بسبب تأثير الرسوم على صادراتها وعلى موقعها داخل التحالفات التجارية مع واشنطن.

أبرز الدلالات

الخلاف ينتقل من الصين إلى شبكة أوسع

الحرب التجارية لم تَقْد محصورة بين واشنطن وبكين، بل تشمل شركاء حلفاء ومنافسين في الوقت نفسه.

المفاوضات ستركّز على الإعفاءات والالتزامات

الدول المتأثرة ستسعى إلى توسيع الإعفاءات أو خفض المعدل عبر إثبات تشريعات جديدة أو التزامات تنفيذية.

الملف القانوني يصبح جزءاً من التجارة

الطعن في شرعية الرسوم، أو اللجوء إلى منظمة التجارة العالمية، يدخلان ضمن أدوات الرد إلى جانب الإجراءات الجمركية المقابلة.





تفتح الرسوم الأمريكية الجديدة جولة أوسع من الحرب التجارية؛ لأنها تجمع بين ثلاثة مسارات في وقت واحد: توسيع الرسوم على شركاء متعددين، ربط التجارة بملف العمل القسري، وإعادة بناء السياسة الحمائية الأمريكية على أساس قانوني جديد. فالمعدلات بين 10% و12.5% لا تبدو مرتفعة مقارنةً برسوم عقابية أخرى، لكنها تتحوّل إلى عبء واسع بسبب تغطيتها الكبيرة للواردات الأمريكية وشمولها 60 اقتصاداً.

وتكشف المعطيات ثلاث دلالات رئيسية

الحرب التجارية أصبحت متعدّدة الأطراف؛ لأن القرار يشمل الاتحاد الأوروبي والصين ودولاً آسيوية ولاينية وخليجية في مسار واحد.

الرسوم تتحوّل إلى أداة امتثال؛ إذ تربط واشنطن تكلفة دخول السوق الأمريكية بتشريعات منع واردات العمل القسري.

الشركات تواجه تكلفة مزدوجة، بين الرسوم المباشرة ومتطلبات إعادة فحص الموردين وسلاسل التوريد.

لا يمثّل القرار مجرد زيادة جمركية جديدة، بل انتقالاً إلى مرحلة تستخدم فيها الولايات المتحدة حجم سوقها لإعادة فرض شروط على التجارة العالمية. والنتيجة أن الخلاف التجاري يتقل من مفاوضات حول العجز والرسوم إلى مواجهة أوسع حول القوانين، والمعايير، وسلاسل الإمداد، وحدود السلطة الأمريكية في تنظيم التجارة مع العالم.



1.Associated Press. (2026). New US tariffs linked to claims of foreign forced labor dismay and anger trading partners. on site: AP News. <https://apnews.com/article/b178ead12f-022009817c60010ac07eb3>

2.Reuters. (2026). Reaction to US imposing new tariffs on 60 trading partners. on site: Reuters. <https://www.reuters.com/world/china/reaction-us-imposing-new-tariffs-60-trading-partners-2026-07-24/>

3.Reuters. (2026). Trump imposes forced labor duties on 60 trading partners as 10% US tariffs expire. on site: Reuters. <https://www.reuters.com/world/us/trump-imposes-forced-labor-duties-60-trading-partners-as-10-us-tariffs-expire-2026-07-24/>

4.The White House. (2026). Actions by the United States in the Investigations under Section 301 of the Trade Act of 1974. on site: The White House. <https://www.whitehouse.gov/presidential-actions/2026/07/actions-by-the-united-states-in-the-investigations-under-section-301-of-the-trade-act-of-1974-of-the-acts-policies-and-practices-of-60-economies-related-to-the-failure-of-each-economy-to-impose-and/>

5.United States Trade Representative. (2026). Fact Sheet: USTR Section 301 Action in Response to the Failure of 60 Economies to Ban Imports Produced with Forced Labor. on site: United States Trade Representative.

<https://ustr.gov/about/policy-offices/press-office/fact-sheets/2026/july/fact-sheet-ustr-section-301-action-response-failure-60-economies-ban-imports-produced-forced-labor>

6.United States Trade Representative. (2026). USTR Takes Action in Forced Labor Section 301 Investigations. on site: United States Trade Representative.

<https://ustr.gov/about/policy-offices/press-office/press-releases/2026/july/ustr-takes-action-forced-labor-section-301-investigations>



نماء الإعلامية
Namaa Media